نشرة الدكتور بشّار عوّاد معروف من التكملة لابن الأبّار[1]

بيانٌ إيهامها وأوهامها وتصحيفاتها وأنواع الاختلال الداخل عليها

د. عبد اللّه الثَّوْرَاتِي | أستاذ الحديث وعلومه بجامعة محمَّد الأوَّل | المملكة المغربية

تقدمة

الاشتغال بتحقيق كُتب التراث الأندلسي له أصوله وشرائطه، وله رجاله وأهله، وأوفى شروطه وأبلغ مقتضياته المعرفة التامَّة بتقاليد الكتابة، والتوغل في طرائق الأندلسيين؛ تأليفًا وتصنيفًا، وتدقيقًا وتحريرًا، مع الأمانة في النقل، والتثبت عند الاعتمال، والتروي في هذا المحصول من علومهم ومعارفهم.

وكُتب الرجال الأندلسية شديدة الصلة بالمعرفة الحديثية التي بُني عليها هذا الفن؛ من معرفةِ الرواة، وأسمائهم، وأنسابهم، وكُناهم، وألقابهم، وفيهم الكثير من المشتبه الذي يتطلَّب معرفة عميقة بعلم الرجال وطبقات المحدثين، وفيهم ما هو من قَبيل المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغير ذلك من فنون الصنعة التي لا يقوم بها إلَّا صيارفتها ونُقَدَتها.

وقد اعتور هذه الكتب الرجالية الأندلسية الكثير من الخلل والتغيير والتبديل، وعَبَثَ بأصول علومنا -بهذا الصقع المغربي الكبير- كثيرون؛ من الذين لم يُحكموا صنعة التحقيق، ولا عرفوا محجَّة الطريق، وفيهم أسماء نابهة؛ لها شهرتها وسطوتها، غير أنها لم تكن من العارفين بهذا الشأن، وهو لا يلين لأي أحد، إلَّا لمن وفَّقه اللّه ويسَّر أمره.

ومن جملة الكُتب التي مُنيت بهذه الرزايا كتاب "التكملة لكتاب الصلة"، للمحدث الحافظ الناقد أبي عبد اللّه **بن الأبَّار القُضاعي البَلَنْسِي**، المتوفى عام 658هـ، فخرج إلى الناس في نشرات أربعة، تفاضلت فيما بينها وتمايزت بحسب الجهد المبذول فيها، غير أنها لم تكن على وَفق العلم وهُداه.

وآخر نشرة لهذا الكتاب هي نشرة العلَّامة الدكتور **بشَّار عوَّاد معروف**، وهي نشرة تميَّزت عن غيرها، بما عُرف عن صاحبها من الإجادة والإتقان، والمعرفة العميقة بعلم الرجال؛ على كثرة فنونه وأوضاعه، وبعد مقابلتي لنشرته على ما تجمَّع لدي من أصول الكتاب ونُسخه ومخطوطاته ظهرت لي أخطاء منهجية في التحقيق، وفي قراءة النص، وفي تفقيره وترقيمه، أكَّدت لدي شكوكًا كانت تحوم ولا أجد ما يُسندها لزمان معتبر، وبعد هذه المقابلة ثبت لدي أن عمل الدكتور **بشَّار** ما هو إلا متابعة لعمل السَّابقين؛ خصوصًا نشرة العلَّامة الدكتور **عبد السَّلام الهرَّاس** (يرحمه اللّه).

وقد جعلتُ هذه الدراسة في تقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على رسم الإيجاز والاختصار، من غير إيغال في التتبع والاستقصاء.

المبحث الأوَّل: كتاب التكملة وخصائصه المعرفية والمنهجية

كتاب "التكملة" **لابن الأبَّار** ذَيْلٌ وصِلَةٌ وتكملةٌ، ظهر ذلك من تضاعيف الكتاب، وقد استدرك على ابن الفرضي وابن بشكوال الكثير من الرواة والفقهاء، وهو بعدُ حافل بالأخبار التاريخية، مفيدٌ في التعرف على سيرة العلم بالأندلس في القرن السَّادس والسَّابع الهجريين.

ومن مميزاته التي تجعله في مقدمة كُتب الصِّلَات:

- احتفاؤه بالإسناد، وإيرادُه لنخبة منه في تضاعيف التراجم.
- تعويلُه على الإجازات العلمية، وإفصاحُه عن ذلك.
- نقلُه المسهب عن كثير من كتب الرواية الأندلسية؛ مما يُفيد في التعرف عليها، وتكوين صورة عامة حولها.
- إبرازُه لصنعة النقد، واعتمادُها في تراجم الكتاب.

1 قُدِّمَتْ هذه الدراسة في أصلها إلى المؤتمر الدولي الأوَّل في: مناهج تحقيق المخطوط الشرعي المغربي الأندلسي، المنعقد بجامعة السلطان مولاي سليمان، ببني مَلَّال، أيَّام 26-27-28 مارس من عام 2018م.

- اهتبالُه بالوراقة وطبقات الورَّاقين، والإفادة منها في تراجم الكتاب.
- استقصاؤه في تتبع الشيوخ والتلاميذ والمصنفات في سياق ذِكره لأخبار مُترجَميه.
- إحالته على كُتبه ومشاريعه العلمية التي اشتغل بها.

المبحث الثاني: نَقْدُ الدراسة

وهذا النقد متجه إلى جملة أمور:

1. طعنُ بشَّار في ابن الأبَّار

ودراسة الدكتور **بشَّار** لكتاب **ابن الأبار** دراسة مقتضبَة جدًّا، يلمس القارئ لها أن المحقق لم يكن يعنيه أن يتقفَّر ما ينبغي له كُتبه وبَحثه في سيرة الرجل؛ الذي كال له أنواعًا من الاتهام والقدح، وتلك عادة المشارقة في دراستهم لتراث المغاربة.

ولم يكن ابن الأبَّار مرضيًّا عند الدكتور بشار؛ لأنه مُداخل للأمراء والسلاطين، مسارع إلى الانحياش في زمرتهم والانطراح على أعتاب خِدمتهم.

وتمنَّى الدكتور **بشَّار** أن لو اتَّجه **ابن الأبار** -بعد سقوط بلنسية- إلى لَمْلَمَةِ جراحه بدل منافسة خاصَّة أهل تونس في وظائفهم ومراتبهم، ورجا أن يكون مقبلًا على شأنه بدل الدخول في أمور تُطَرِّقُ التهمة إليه، وتُطلق الألسنة عليه.

ولكننا لم نَر لسانًا غير لسان بشَّار في التعريض واللمز والتُّهمة بأنواعها، ولم نَر غيره مسارعًا إلى ما سارع إليه من النفوذ إلى دخيلة الرجل، وإنشاقه الحنظلَ في معرض ذِكره لسيرته ولحُكمه عليه.

وقد ضرب هذا المحققُ بكل ما قيل من ثناء في **ابن الأبَّار** عرض الحائط، وجعله ظِهريًّا، واستظهر بكلام متهافت لصاحب له في تلك النحلة المشرقية؛ ينزع به إلى ما قرَّره في صفحات الدراسة، وهو كلام الأستاذ **حُسَين مؤنس** في تقدمته "للحُلَّةِ السِّيَراء"[1].

قال الدكتور **بشار**: "وهكذا انتهت حياة هذا العالم الجليل الذي لم يعرف قدْر نفسه والعلم الذي يحمله، غرَّته الدنيا فطلبها بكل ما أوتي من حول وقوة، فعاش قلقًا في الأندلس، ولم يحترم غربته في دار هجرته؛ فنافس أشياخ البلد الذي هاجر إليه، وزاحمهم بوظائفهم، فكانت هذه النهاية المفجعة التي كان يُمكنه تجنبها بالبصيرة والحكمة والرضى بما قسَّم اللّه له من العلم والمعرفة والمنزلة الأدبية الرفيعة، ولكن نفسية ابن الأبار خُلقت مُحبة للمنصب والجاه، ساعية إليه بكل وسيلة، لم تشكر النعمة، وتمادت في الاغترار، فأوردته المهالك"[2].

ولن يجد عَدُوُّ ابن الأبَّار أفحش من هذا الكلام إذا أراد أذيته، وتكفي هذه الجناية لتشهد على عمل **بشار** في حق هذا الرجل الذي قُتل مظلومًا، وأراد بشار أن يزيده ظُلمًا إلى الظلم الواقع عليه؛ بحُكْمٍ شديد على النفس، مُوغل في التشفي، وعامرٍ بالأحقاد، وكان الدكتور في غنى عنه لو فطن، ولكنه ترك قلمه يفعل به ما يشاء.

وكل من ترجمه يذكر جلالته وأفضليته، و**ابن عبد الملك** رغم شدة نقده الذي عُرف به لم يسعه إلَّا أن يقول فيه: "كان آخر رجال الأندلس؛ براعةً، وإتقانًا، وتوسعًا في المعارف، وافتنانًا، مُحدثًا مُكثرًا ضابطًا، عدلًا ثقةً، ناقدًا يقظًا، ذاكرًا للتواريخ على تباين أغراضها، مستبحرًا في علوم اللسان؛ نحوًا، ولغةً، وأدبًا، كاتبًا بليغًا، شاعرًا مُفلقًا مُجيدًا"[3].

وتعديل **ابن عبد الملك لابن الأبَّار** لم يَرُقْ **بشارًا**، فقال ما قال، وسار على ذلك المنوال، وكيف يكون ثقة وعدلًا وهو بتلك الأوصاف التي استنتجها الدكتور؟

ولو كان **ابنُ الأبَّار** من المستذلين لأنفسهم لكان حَذِرًا في التعامل مع أمراء تونس، ولكنه كان يراهم قاصرين عمَّا بأيديهم، منتزين غير مطيقين لما ينبغي أن يكونوا عليه، فأكثر من النكير عليهم، ومجابهتهم بما يكرهون، وإخشان القول لهم، قال **ابن خلدون**: "وكان يُزري على المستنصر في مباحثه، ويستقصر مداركه، فخشُن له صدره، مع ما كان يُسخط به السلطانَ من تفضيل الأندلس ووُلاتها عليه"[4].

وفي سياقته لخبر قتله وقع للدكتور **بشَّار** تصحيف عجيب، مع ضبطه له بالحركات، وهو قوله: "أن يُقتل قَصْعًا بالرماح"[5]، صوابه: "قَعْصًا"، كذلك وردت في كتب من ترجمه.

ومن الأمور التي عوَّل عليها المحقق في حُكمه المتجني فيه عدمُ مشاركة **ابن الأبَّار** في الجهاد ضد العدو[6]، وهو يرى سقوط مدن وقواعد الأندلس، ولعل القارئ يحسب قائل هذا الكلام من المجاهدين المرابطين على الثغور، ومن المداومين على القتال ذودًا عن الإسلام وبُلدانه، وما أشبه زمان **ابن الأبَّار** بزمان **بشَّار**! ومثل هذه الفرية قد قِيلت في **أبي حامد الغزالي** وفي غيره من علماء الإسلام.

2. موارد التكملة

وهو فصل قصَّر فيه المحقق تقصيرًا بَيِّنًا، فاستعجل الحديث، وخَتَمَه وهو لم يبدأه بعد، وعوض أن يذكر مصادر الكتاب صار ينقل أسماء بعض الأعلام المذكورين الذين عوَّل عليهم **ابن الأبَّار** في كتابه، وليس قصده ذكر الرجال؛ إنما قصده ذِكْرُ الكتب التي ألَّفوها.

وهذه المصادر منقسمة إلى أقسام:

فمنها: الفهارس والبرامج.

- ومنها: الإجازات.
- ومنها: المكاتبات والرسائل والمخاطبات.
- ومنها: الفوائد المضمَّنة في أصولهم وكتبهم.
- ومنها: الفوائد التي شافهوا بها غيرهم.
- ومنها: كتب التواريخ الأندلسية.
- ومنها: مؤلفات عامَّة وردت فيها إفادات تاريخية.
- ومنها: فوائد متصلة بصنعة النِّساخة والنُّساخ.

ولكن الدكتور لم ير كل هذا، وكأنه لا يهمه أن يبحث وينظر ويُجيل فكره ليُشَيِّدَ دراسة تليق بالكتاب وصاحبه، ليس له من غرض إلَّا نشر نص الكتاب؛ للعائدة التي يجنيها، والفائدة التي يُحصلها، فمن يكون **ابن الأبَّار** هذا حتى أُطيل في دراسته وأستفرغ الوسع في بحث كتابه؟

ثم يقول بعد ذكره لأولئك الجمع: "إنَّ موارد ابن الأبَّار كثيرة ومتنوعة .. وهي تستحق أن تخص بدراسة مفصَّلة مستوعبة، وهو أمر لا تحتمله هذه المقدمة الوجيزة"[7].

وإذا لم تكن مع كتاب "التكملة" وفي مقدمته فأين تكون؟ وأين موضعها؟ ومتى زمانها؟ وكيف يتهدَّى إليها الشادي والمسترشد الظامئ؟

3. وصف النسخ

وفات الدكتور **بشَّار** نسخة باريس من "التكملة"، وهي السفر الثاني من الكتاب؛ أصل أندلسي متقن، يضاهي المبيَّضة التي عوَّل عليها المحقق في نشرته.

1 الحلة السيراء: (7/1).
2 مقدمة التكملة: (24/1).
3 الذيل والتكملة: (281/4).
4 أزهار الرياض: (206/3).
5 مقدمة التكملة: (23/1).
6 مقدمة التكملة: (20/1).
7 مقدمة التكملة: (31/1).

واعتبر الدكتور **بشَّار** أن نسخة الأمير **ابن حَكَم** هي الأصل المعتبر، وأهمل النسخ الأخرى، ولمَّا لم يقابل بها لم يُدرك أهميتها، ولم يستطع تحديد نسبها وأصولها، فظنَّ أن نسخة الإسكوريال مشابهة للنسخة الأزهرية، والأمر على خلاف ذلك، فهي متطابقة تمامًا مع أصل **ابن حَكم**، ولو عوَّل عليها لتجاوز كثيرًا من التصحيفات والتحريفات والأسقاط. وأوهم وصفُه لأصل **ابن حَكَم** أنه اعتمد عليه وقابل به، وليس الأمر على ما أوهم، بل لم يلتفت إليه إلَّا عند ظهور ما يدعوه إلى الشك، فقد كان مُستندًا إلى نشرة الدكتور **عبد السَّلام الهرَّاس** (رحمه اللّه)، فتابعه في أخطائه وتصحيفاته وأسقاطه، وهي كثيرة جِدًّا.

المبحث الثالث: الأخطاء المنهجية لنشرة الدكتور بشَّار عوَّاد معروف

ويمكن حصرها في عشرة أخطاء، لكل واحد منها أمثلته ونماذجه:

1. التعويل على نشرة الدكتور عبد السَّلام الهرَّاس

وأكثر ما يُنتقد على هذه النشرة تعويلها على نشرة الدكتور **عبد السَّلام الهرَّاس** من "التكملة"؛ دون ذِكر ذلك أو الإشارة إليه،

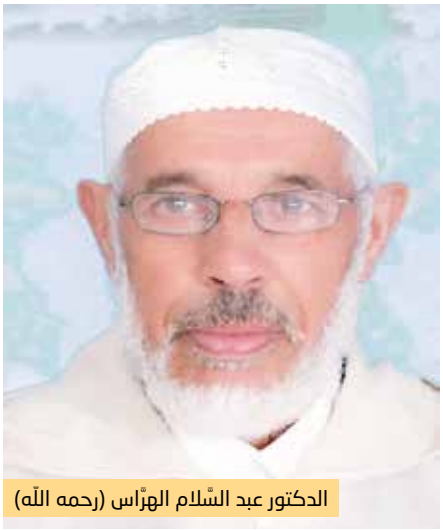

الدكتور عبد السَّلام الهرَّاس (رحمه اللّه)

وهو عيب علمي ومنهجي، وأمر يؤول إلى القول بعدم أمانة المحقق، فأن يتفق الدكتور **بشَّار** -على علمه وفضله- مع أخطاء نشرة **الهرَّاس**، مع عدم وجود ذلك في الأصل الذي قال: إنه عوَّل عليه واستند إليه؛ يُشكك في النشرة كلها، ويبعث على الريبة وسوء الظن، والإقبال على فحص النشرة ومقابلتها بالأصول؛ من أول الكتاب إلى نهايته.

2. إهمال النسخ الصحيحة للتكملة

ولما عوَّل على نشرة الدكتور **عبد السَّلام الهرَّاس** لم يَر نفسه في حاجة إلى مقابلة الكتاب بالنسخ المعروفة، فأهمل نسخة الأزهرية إلَّا في أحاين قليلة، وأهمل نسخة الإسكوريال، وأهمل نُسختي الخزانة العامَّة بالرباط، ونسخة الخزانة الحَسنية، وغالب هذه النسخ تُمثل الإبرازة الأخيرة للكتاب.

وذلك أن الحافظ **ابن الأبَّار** قد أخرج كتابه "التكملة" إلى الناس في إبرازات، وكان دائم النظر إليه واستصلاح ما يحتاج إلى ذلك، وذكر ما يتحصَّل بعد مدة من الزمان؛ من شيوخ المترجَمين، ووفياتهم، وضبط أنسابهم، وغير ذلك، وكذلك بقي إلى أن هاجر إلى تونس.

وإن كان أصل **ابن حَكم** هو أعلى ما وصل إلينا من نُسخ "التكملة"، إلَّا أنه كان ينبغي أن يَذكر الدكتور **بشار** في حواشي الكتاب ما يُمثل الإبرازة الأولى، وفي بعضها فوائد وزيادات.

3. إهمال الطُّرر الموجودة ببعض النسخ

وبعض النسخ قديمة جدًّا، وفيها علامات النفاسة، وفي بعضها فوائد في الطرر والحواشي؛ تُفيد في ترجمة المذكورين، ولكن بشَّارًا لم يعول على تلك النسخ، فمنع قارئه من تلك الفوائد، وفي بعضها ذِكر لتواريخ الوفيات التي لم يطَّلع عليها **ابن الأبَّار**، وقد أفاد من بعض هذه الطرر الحافظ **عبد الحي الكتَّاني** في كتابه "إعلام الحاضر والآت"[1].

4. إهمال ضبط الأسماء التي تحتاج إلى ضبط

وأهمل أسماء كثيرة من قَبيل المشكل، والقارئ الشادي لا طاقة له على قراءتها قراءة سليمة، وكان عليه أن يضبطها على الرسم المتعارف عليه.

5. اختلاف الضبط في الاسم الواحد بين تضاعيف الكتاب

وأمر آخر يراه القارئ لنشرة **بشَّار**، وهو اضطراب الضبط في بعض الأسماء، فتجد له أنواعًا منوعة من الضبط في مواضع متفرقة من الكتاب، "كابن غَلِنْدُه"، فمرَّة ضُبط هكذا: "ابن غَلَنْدَه"[2]، ومرة هكذا: "غَلِنْدُه"، وهو الصواب.

6. تغييره للأسماء وادعاؤه وجود التصحيف في النسخ

وتتفق النسخ في أحيان كثيرة على ضبط اسم، فيخالف هو ذلك، ويختار من عنده أو باعتماد كتاب آخر ليس من كُتب الأندلسيين، فيضبط الاسم على وَفقه، وهو أمر لا يجوز في صنعة التحقيق، وغالب ما يُغيره يكون هو المخطئ فيه، وما في الأصول هو المعروف المشتهر، ولكن يختار من غير بيان ولا ترجيح ولا استدلال ما يخالف النسخ الصحيحة والمليحة، كما وقع له في اسم "ابن فليح"، فكتبه: "ابن فليج".

7. إهماله للنسخة الأزهرية

وهي تمثل الإبرازة الأولى للكتاب، وتنفرد بزيادات، وإن كان **ابن الأبَّار** غيَّر فيها وبدَّل، غير أنه كان يَحسن إثباتُ تلك الزيادات أو الروايات في الهامش ليُستفاد منها؛ ففيها ما ليس في المبيَّضة المزعوم التعويل عليها.

8. الاختلال الحاصل في متن الكتاب

ومنه تقديم ما يجب تأخيره وتأخير ما يجب تقديمه؛ لعدم معاينته للأصول المخطوطة، ومن أمثلته: تقديم بعض التراجم، وحقها أن تكون متأخرة.

ومنها: تأخير ترجمة محمَّد **بن محمَّد الأُمَيِّي**[3]، متابعةً منه لنشرة **الهرَّاس**[4]، ولما أهمل النُّسَخ وعوَّل على المطبوع لم يمكنه التيقظ لخطئه وخطأ الدكتور **الهرَّاس**، وفوق اسم المترجم رمز التقديم (ق)، وفوق اسم المترجم المقدَّم عليه رمز التأخير (خ)، وبعدهما رمز (صح).

هذا الذي ورد في أصل **ابن حَكم**، أمَّا في الأصول الأخرى فقد ورد على الصحة، وعلى الترتيب الذي رتَّبه المؤلف[5].

9. متابعة بعض اختلالات الإبرازة الثانية

وظهر ذلك في التراجم التي نُقلت عن مواضعها، وبعضها وقع الاختلال في نقله، فنُقل بعض الغرباء إلى البلديين، وهذا يجعل المترجم معدودًا في الأندلسيين، والأمر بخلاف ذلك.

1 إعلام الحاضر والآت: (2/ق222).
2 التكملة: (3/219).
3 التكملة: (2/321).
4 التكملة: (2/121).
5 التكملة -الإسكوريال-: (2/53/أ)، باريس: (ق51/أ)، الحسنية: (ق97/أ).

10. التقصير في التعليق على النص

فغيرُ قليل من الشِّعر لم يُخرجه، ولم يذكر مواضعه في كُتب الشعر والأدب، ويكون هذا الشعر مذكورًا بها، متداولًا معروفًا.

المبحث الرابع: أُنموذج للتصحيف والتحريف والأسقاط واختلال الضبط

وهي كثيرة متعددة متنوعة، واخترتُ الاكتفاء بأمثلة قليلة ممَّا اجتمع لديَّ، دون إطناب أو إطالة في ذلك.

وممَّا تصحَّف عليه ألفاظ التواريخ، في ترجمة **أبي الحسن اللَّواتي الفاسي**: "ومولده سنة تسع وسبعين وأربع مائة"[1]، تابع فيها نشرة **الهرَّاس**[2].

قلتُ: تصحَّفت عليه التسعون فكتبها سبعين، صوابه: "سنة تسع وتسعين"[3]، كذلك وردت في الأصول.

ومن تصحيف التواريخ، ما جاء في ترجمة **ابن رشاد القُضاعي**: "وكتبه من أصله في سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة"[4].

وهو تصحيف، صوابه: "في سنة ستة وثمانين وأربعمائة"[5].

وإنما تابع **بشَّار** نشرة **الهرَّاس**[6]، من غير أن يرجع إلى أصل.

وفي ترجمة **عبد الودود بن سَمَجون**: "عقيلة أبي إسحاق الإسفراييني"[7]، وهو تصحيف؛ تابع فيه **بشار** نشرة **الهرَّاس**[8].

صوابه: "عقيدة أبي إسحاق الإسفراييني"، كذلك وردت في الأصول، وهو المفهوم والمعروف.

وفي ترجمة **ابن رَيدان**، سمَّاه: "ابن زيدان"[9]، وهو تصحيف، وورد على الصحة في غالب مواضع الكتاب.

ومن الاختلال في نشرة بشَّار وقوع القلب في بعض الأسماء في سياقته لعمود النسب، كما وقع له في ترجمة ابن الملجوم، وفيها: "عيسى بن قاسم"[10]، صوابه: "قاسم بن عيسى".

وفي ترجمة **ابن الكمَّاد**: "كان مُتَحققًا بالعلوم على تفاريقها، متقدمًا في ذلك، مُتفننًا، ناقدًا في غامضها"[11]، وهو تصحيف، وكذلك هو في نشرة **الهرَّاس**[12]، صوابه: "نافذًا"، كذلك هو في الأصول.

وجاء في نشرة **بشار** عند ترجمة **أبي القاسم الملَّاحي**: "وشيوخُه الذين كتبت أسماءهم من خطئه مائة وستة وثلاثون، وفيهم من شيوخنا جماعة، وقال ابنُ الطيلسان: ذَكر لي أنهم يزيدون على مائة وخمسين رجلًا"[13].

صوابه: "وشيوخُه الذين كتبت أسماءهم من خطئه مائة وستة وثلاثون، وقال ابنُ الطيلسان: ذَكر لي أنهم يزيدون على مائة وخمسين رجلًا، وفيهم من شيوخنا جماعة"[14].

وسبب اختلال وضع تلك العبارة في غير موضعها متابعته لنشرة **الهرَّاس**[15]، ولم يلحظ علامة التقديم والتأخير المقيَّدة فوقها، ولو أنعم النظر في الأصل الذي عوَّل عليه لما وقع له هذا الاختلال.

وأسوأ ما في هذا الاختلال جعلُ كلام **ابن الطيلسان** كلامًا **لابن الأبَّار**، وربما قرأه الناظر في هذه النشرة فظن أن **ابن الأبار** شارك **أبا القاسم الملَّاحي** في جملة من شيوخه، وغير بعيد أن يدَّعيه باحث إذا لم يُحسن الفحص عن هذا الكلام والنقد له؛ اغترارًا بما في نشرة **بشَّار**.

وفي نشرة **بشار**: "سمع من أبيه وخاله وأبي إسحاق بن الحلَّاء"[16].

صوابه: "سمع من أبيه وخاله أبي إسحاق بن الحلَّاء"[17]، كذلك ورد في الأصول الصحيحة.

ومن التصحيف: "الأرجفي"[18].

صوابه: "الأرجقي"، وتابع **بشَّار** نشرة **الهرَّاس**[19].

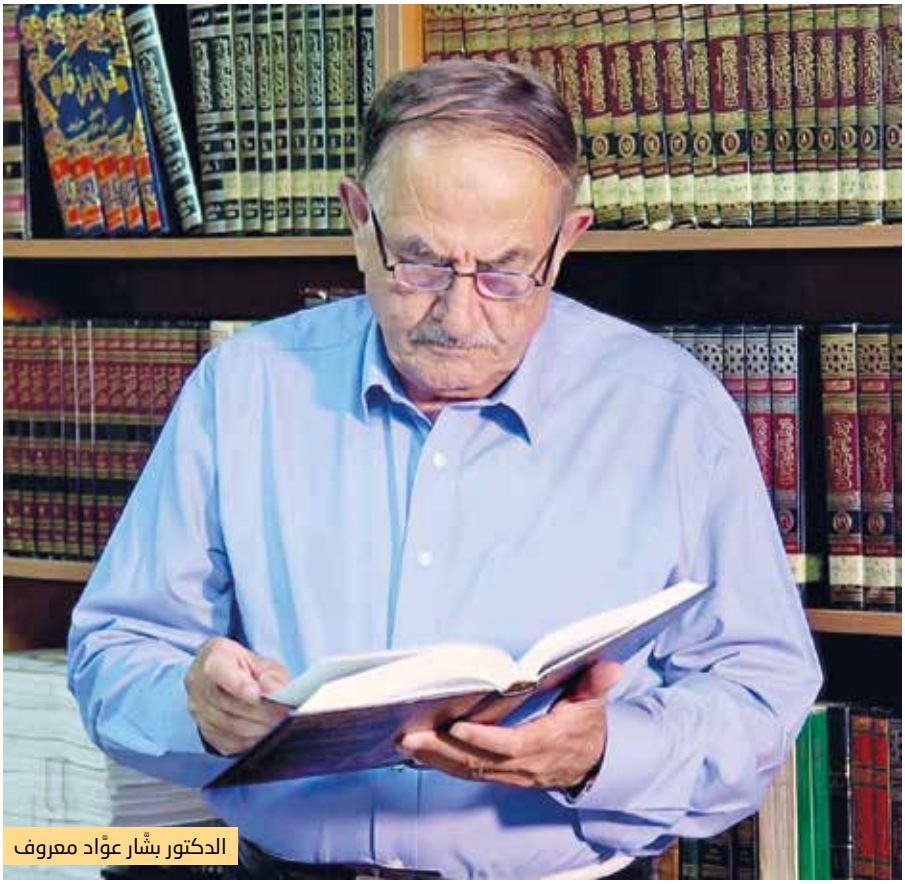

الدكتور بشَّار عوَّاد معروف

1 التكملة: (3/407).
2 التكملة: (3/244).
3 أصل ابن حكم من التكملة: (ق78/ب).
4 التكملة: (4/83).
5 التكملة -نسخة الحسنية-: (ق193/ب).
6 التكملة: (4/116).
7 التكملة: (3/288).
8 التكملة: (3/143).
9 التكملة: (3/240).
10 التكملة: (3/199).
11 التكملة: (3/95).
12 التكملة: (2/290).
13 التكملة: (2/318).
14 التكملة -نسخة باريس-: (ق51/ب).
15 التكملة: (2/119).
16 التكملة: (2/317).
17 التكملة -نسخة باريس-: (ق50/ب)، والحسنية: (ق96/أ).
18 التكملة: (2/324).
19 التكملة: (2/124).

1. أُنموذج للأسقاط:

ومن هذه الأسقاط التي أخلَّت بالمعنى وغيَّرته ما جاء في ترجمة **ابن اليتيم**: "وكتب إليه من أهل إشبيلية أبو إسحاق بن فرقد، وأبو محمد بن موجوال نزيلها، وأبو بكر بن خير من سبتة، وأبو بكر بن رزق" [1].

صوابه: "وكتب إليه من أهل إشبيلية: أبو إسحاق بن فرقد، وأبو محمد بن مَوْجُوَال نزيلها، وأبو بكر بن خير، ومن سبتة أبو بكر بن رزق" [2].

وإنما تابع **بشَّار** نشرة **الهرَّاس** [3]، وتلك الواو الساقطة تُحيل المعنى وتُبدله؛ وتجعل أخذ **ابن اليتيم** من **ابن خير** إنما كان بسبتة، ولم يكن بإشبيلية.

ومن الواوات السَّاقطة أيضًا والمُحيلة للمعنى ما جاء في ترجمة **ابن اليتيم** -أيضًا-: "وأجاز له هو أبو عبد اللّه بن الرمَّامة" [4]، متابعة منه لما في نشرة **الهرَّاس** [5].

صوابه: "وأجاز له هو وأبو عبد اللّه بن الرمَّامة"، كذلك هي في الأصول الصحيحة.

ومما يدخل في هذا الباب الواوات المزيدة، متابعة منه لنشرة **الهرَّاس** [6]، فمن ذلك: "ويعرف" [7]، صوابه: "يعرف" [8].

2. أُنموذج لاختلال الضبط

والأسماء التي اختلَّ فيها الضبط في نشرة الدكتور **بشَّار** كثيرة جدًّا، ويكفي في الدلالة عليها والإشارة إليها هذه الأمثلة.

منها: "ابن لُبَال"، صوابه: "ابن لُبَّال".

ومنها: "كان فاضلًا سَنيا معدَّلًا" [9]، صوابه: "سُنيا معدَّلًا".

ومنها: "دلَّاية" [10]، صوابها: "دَلَاية".

ومنها: "مجموعة" [11]، صوابه: "مجموعُه".

ومنها: "ابن حِريق" [12]، صوابه: "ابن حَريق".

ومنها: "حُكي" [13]، صوابه: "حَكى".

وفي نشرة **بشَّار**: "محمد بن عُبَيد اللّه بن غِياث" [14].

صوابه: "غَيَّاث" [15]، كذلك هي في الأصول الصحيحة.

ومنها: "أبو الحُسَين بن السِّراج" [16]، صوابه: "السَّراج" [17]، وذلك أنها ضُبطت بشدة تحتها كَسرة، فظنها كاتبها أنها على وَفق ما جرى به العمل اليوم، فكَسَر ما حقُّه أن يُفتح، ولا تُفيد الكَسر إلَّا إذا كانت الشَّدة تحت الحرف، لا فوقه، كما هي هُنا.

ومما يُعاينه القارئ لنشرة الدكتور **بشَّار** تعدد طرق ضبط كثير من الأسماء، مما يَدُلُّ على اشتغال أكثر من شخص على الكتاب، وتقسيم الكتاب على جماعة من الباحثين والمحققين.

المبحث الخامس: أخطاء في التعليق على النص

ومن أخطائه في التعليق على النص ما قاله في تفسير قول **ابن الأبَّار**: "كان شيخ المتكلمين على مذهب أهل الحق" [18]، عند ترجمة أبي العباس الزَّنْقِي، قال: "يعني: المعتزلة"، وقد أبعد **بشَّار** بتفسيره هذا النجعةَ، وهذه العبارة تقال فيمن أتقن الكلام على طريقة الأشعريين.

خاتمة

هذا ما ظهر لي في قراءتي النقدية لنشرة العلَّامة الدكتور **بشَّار عوَّاد معروف** (حفظه اللّه)، من غير قصد للتتبع أو الإيغال في ذلك، وقد اكتنف عمله الكثير من الأخطاء؛ التي مردها إلى عدم تعويله على الأصول المخطوطة إلَّا في القليل النادر، والاكتفاء بنشرة العلَّامة الدكتور **عبد السَّلام الهرَّاس** (يرحمه اللّه)، ولو أنه عوَّل على الأصول الخطية للتكملة لكان عمله بالغًا الغاية، ولكنه لم يفعل، واكتفى بتنضيد النص وتفقيره ووضع الفهارس، ويبقى هذا الكتاب بحاجة إلى خدمة له تُظهره بالمظهر اللَّائق به، فكتاب "التكملة" **لابن الأبَّار** يستحق الإجادة والإشادة، واللّه أعلم، والحمدُ لله رب العالمين.

1 التكملة: (323/2).
2 التكملة -نسخة الحسنية-: (ق97/أ)، ونسخة باريس: (ق52/أ)، ونسخة الإسكوريال: (54/2/ب).
3 التكملة: (122/2).
4 التكملة: (323/2).
5 التكملة: (122/2).
6 التكملة: (120/2).
7 التكملة: (319/2).
8 التكملة -نسخة الحسنية-: (ق97/ب)، ونسخة باريس: (ق51/أ).
9 التكملة: (321/2).
10 التكملة: (323/2).
11 التكملة: (325/2).
12 التكملة: (326/2).
13 التكملة: (331/2).
14 التكملة: (319/2).
15 التكملة -نسخة الحسنية-: (ق96/أ)، ونسخة باريس: (ق50/ب).
16 التكملة: (402/3).
17 التكملة -الأزهرية-: (ق76/أ)، والحسنية: (ق64/أ).
18 التكملة: (117/1).

فهرس المصادر

1 اختصار التكملة، لأبي عبد اللّه ابن الذهبي، بخطه، نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر، رقمها: (1735).
2 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، نسخة خطية محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، رقمها: (1411).
3 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، نسخة خطية محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، رقمها: (5049).
4 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، نسخة خطية محفوظة بالإسكوريال، رقمها: (1675).
5 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الأزهرية، عليها خاتم الخزانة، ولا تظهر تفاصيل الختم.
6 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس، رقمها: (7089).
7 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2011.
8 التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، دار الفكر، 1995/1415.
9 الحلة السِّيَراء، لأبي عبد اللّه بن الأبَّار، تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار المعارف، 1985.
10 الذيل والتكملة، لأبي عبد اللّه بن عبد الملك المراكشي، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة والدكتور إحسان عباس والدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2012.